

Distr.: General  
27 July 2022  
Arabic  
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 20 (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

العولمة والترابط

## الهجرة الدولية والتنمية

### تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 226/75. وبعد مقدمة موجزة في الفرع الأول، يُعرض في الفرع الثاني من التقرير آخر المستويات والاتجاهات العالمية في مجال الهجرة الدولية، ويردُّ تحليل لمساهمة الهجرة في التغير السكاني عموماً بناءً على أحدث التقديرات والتوقعات المتعلقة بسكان العالم. وفي الفرع الثالث، يجري تناول الروابط بين الهجرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلى وجه الخصوص، تُقدم لمحة عامة عن كيفية إدماج الهجرة في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي قدمت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2021 وعن التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة. ويناقش الفرع الرابع عدة مشاريع حديثة العهد لتحسين بيانات الهجرة. ويعرض الفرع الخامس للحالة الراهنة للتصديق على الصكوك القانونية الملزمة دولياً المتصلة بالهجرة الدولية. ويتضمن الفرع السادس استنتاجات وتوصيات عملية للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/77/150

240822 180822 22-11784 (A)



## أولا - مقدمة

1 - ارتفع عدد المهاجرين الدوليين في العالم ارتفاعاً مطرداً خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وازداد عدد المهاجرين الدوليين كنسبة من سكان العالم من 2,9 في المائة في عام 1990 إلى 3,6 في المائة في عام 2020. ويتفاوت التوزيع العالمي للمهاجرين تفاوتاً كبيراً؛ ففي عام 2020، كان نصف المهاجرين الدوليين في العالم البالغ عددهم 281 مليون نسمة يقيمون في 10 بلدان فقط. وارتفع صافي تدفق المهاجرين الذين ينتقلون من الأقاليم الأقل نمواً إلى الأقاليم الأكثر نمواً من حوالي 140 000 سنوياً خلال خمسينات القرن الماضي إلى أكثر من 3 ملايين سنوياً خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2019. ومنذئذ انخفض العدد إلى حوالي 2,5 مليون نسمة في عامي 2020 و 2021، مما يعكس القيود الشديدة المفروضة على التنقل بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

2 - ويؤكد من جديد إعلان الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية (انظر قرار الجمعية العامة 4/68)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (انظر قرار الجمعية العامة 1/70)، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (انظر قرار الجمعية العامة 1/71)، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (انظر قرار الجمعية العامة 195/73)، وإعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية (انظر قرار الجمعية العامة 266/76) الروابط القوية بين الهجرة والتنمية المستدامة. وتشجع هذه الأطر العالمية البلدان على إدماج الهجرة في تخطيط التنمية الوطنية وفي استعراضاتها الوطنية الطوعية التي تعد في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

3 - وفي السنوات الأخيرة، كثفت كيانات الأمم المتحدة جهودها لدعم الحكومات في وضع سياسات وبرامج لتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والانتفاع من فوائد الهجرة والتصدي للتحديات المرتبطة بها. وقد وضعت مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة. وفي إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية، طلبت الدول الأعضاء إلى الأمين العام أن يقترح مجموعة محدودة من المؤشرات، استناداً إلى الأهداف، لدعمها في استعراضاتها للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة. وقد تضاعفت المبادرات الرامية إلى تعزيز قاعدة الأدلة، على النحو المطلوب في الهدف 1 من الاتفاق العالمي. ويعد التصديق على الصكوك القانونية الملزمة دولياً المتعلقة بحركات الهجرة والمهاجرين مؤشراً هاماً على التزام البلدان بتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

## ثانياً - مستويات الهجرة واتجاهاتها

### ألف - أعداد المهاجرين الدوليين

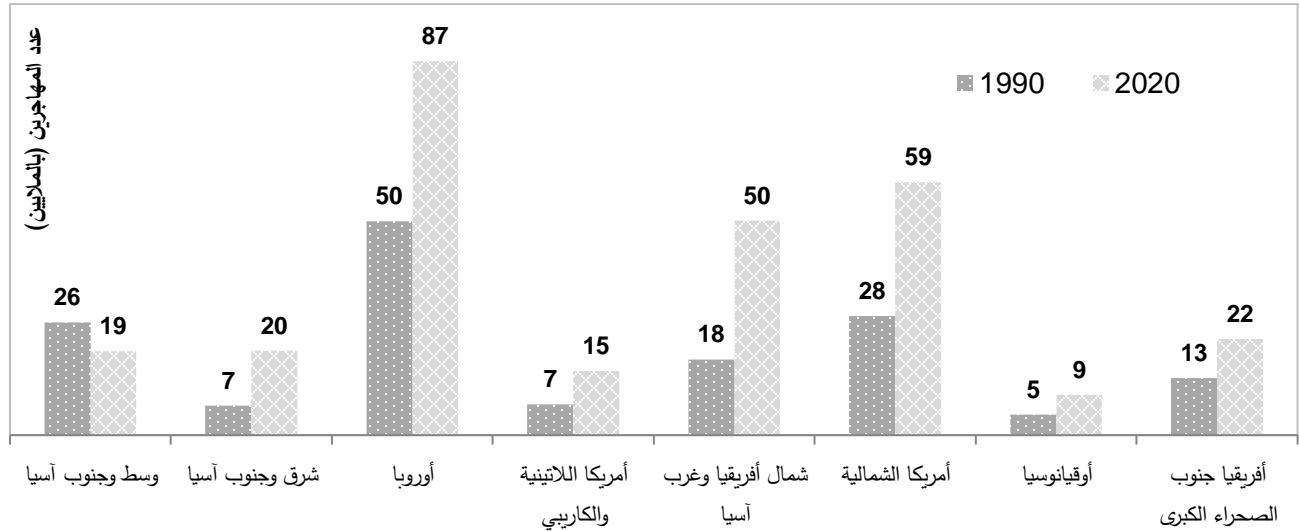
4 - بلغ عدد المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم ما يقدر بنحو 281 مليون مهاجر في عام 2020، بعد أن زاد بمقدار 128 مليون مهاجر منذ عام 1990، مع وجود تفاوتات كبيرة في المستويات حسب منطقة المقصد (انظر الشكل الأول<sup>(1)</sup>). وبين عامي 1990 و 2020، استقبلت البلدان في الأقاليم

(1) لأغراض تقدير أعداد المهاجرين الدوليين، يُعتبر المهاجرون الدوليون أشخاصاً يعيشون خارج البلد الذي ولدوا فيه أو يحملون جنسيته. ويشمل السكان المولودون في الخارج أو المواطنين الأجانب جميع الأشخاص المقيمين في الخارج، بغض النظر عن تاريخ وصولهم أو الغرض من إقامتهم. وتشير التقديرات المعروضة هنا إلى منتصف عام 2020 وقد لا تعكس بشكل كامل تأثير جائحة كوفيد-19 على مستويات الهجرة واتجاهاتها، وذلك بسبب نقص البيانات.

الأكثر تقدماً 74 مليون مهاجر دولي إضافي، في حين أضافت البلدان في الأقاليم الأقل نمواً 53 مليوناً<sup>(2)</sup>. وبحلول عام 2020، كان 56 في المائة من جميع المهاجرين الدوليين، أو 157 مليون شخص، يعيشون في الأقاليم الأكثر نمواً.

الشكل الأول

عدد المهاجرين الدوليين بحسب إقليم المقصد، في عامي 1990 و 2020



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (2020) أعداد المهاجرين الدوليين لعام 2020 (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2020).

ملاحظة: فُرزت البلدان أو المناطق إلى أقاليم جغرافية على أساس التصنيف المستخدم لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقُسم إقليم أوروبا وأمريكا الشمالية إلى إقليمين منفصلين: إقليم أوروبا وإقليم أمريكا الشمالية.

5 - وكان المهاجرون الدوليون يمثلون نسبة 3,6 في المائة من سكان العالم في عام 2020، حيث زادوا عن النسبة البالغة 2,9 في المائة في عام 1990 - مما يشير إلى أن عدد المهاجرين الدوليين في العالم ازداد بمعدل أسرع من نسبة ازدياد عدد سكان العالم. وفي عام 2020، شكّل المهاجرون الدوليون في الأقاليم الأكثر نمواً نسبة 12,4 في المائة في المتوسط من مجموع السكان، بينما شكّل المهاجرون نسبة 1,9 في المائة فقط من السكان في الأقاليم الأقل نمواً.

6 - وفي عام 2020، استضافت أوروبا النسبة الأكبر من المهاجرين في العالم (31 في المائة)، تلتها أمريكا الشمالية (21 في المائة) وشمال أفريقيا وغرب آسيا (18 في المائة)، وكانت نسبة 30 في المائة المتبقية تعيش في أقاليم أخرى من العالم.

7 - وبين عامي 1990 و 2020، ازداد عدد المهاجرين الدوليين بنسبة 2,9 في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا وبنسبة 2,8 في المائة في شمال أفريقيا وغرب آسيا. وخلال تلك الفترة، تضاعف عدد المهاجرين الدوليين تقريبا في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا، بينما ازداد

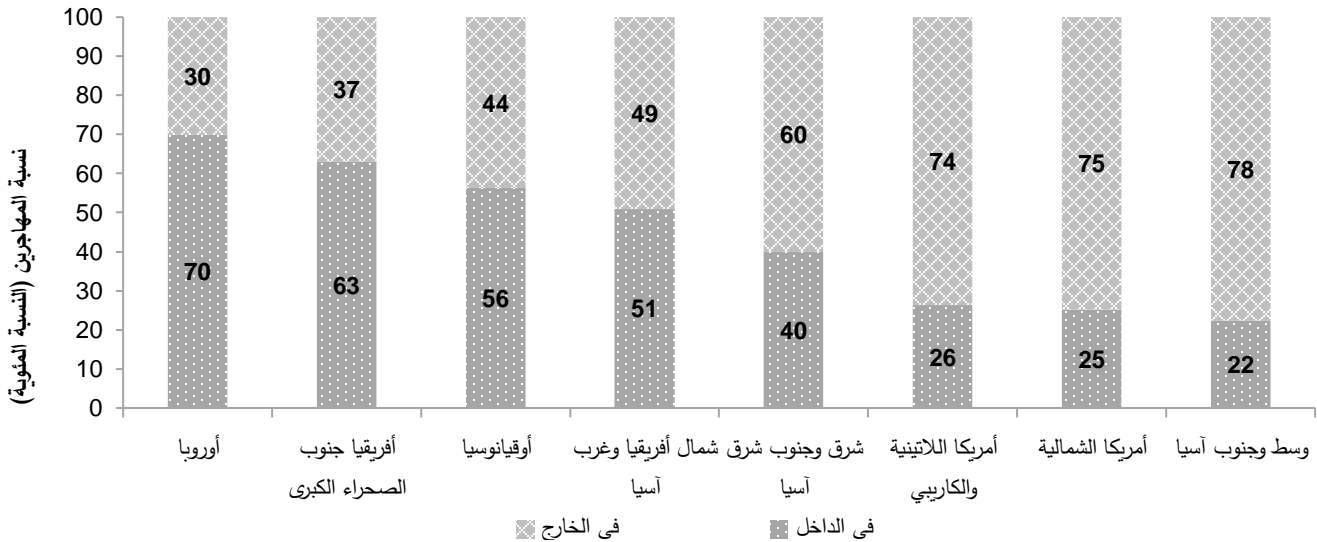
(2) تشمل الأقاليم الأكثر نمواً جميع البلدان والمناطق في أوروبا وأمريكا الشمالية، بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا واليابان. وتشمل الأقاليم الأقل نمواً جميع البلدان والمناطق في أفريقيا وآسيا (باستثناء اليابان) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا).

في أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 75 في المائة و 67 في المائة على التوالي. ولم يتناقص عدد المهاجرين الدوليين سوى في وسط وجنوب آسيا بين عامي 1990 و 2020 (بنسبة 26 في المائة).

8 - وغالبا ما تحدث الهجرة داخل الأقاليم. وفي عام 2020، كان نحو 45 في المائة من جميع المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي يعيشون في إقليمهم الأصلي. وأوروبا لديها أكبر نسبة من الهجرة داخل الإقليم، حيث يقيم 70 في المائة من جميع المهاجرين المولودين في الإقليم في بلد آخر أو منطقة أخرى من أوروبا (انظر الشكل الثاني). ومن بين أولئك الذين يهاجرون بين البلدان الأوروبية، انتقل نصفهم تقريبا بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. واستحوذت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على ثاني أكبر نسبة من الهجرة داخل الإقليم على الصعيد العالمي، حيث كان يعيش 63 في المائة من جميع المهاجرين المولودين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في بلد آخر أو منطقة أخرى من ذلك الإقليم في عام 2020. ويتناقض هذا الواقع مع التصور الشائع بأن أوروبا هي المقصد الرئيسي للمهاجرين الأفارقة<sup>(3)</sup>. ويشكل اللاجئون وطالبو اللجوء حوالي ثلث جميع المهاجرين الدوليين داخل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما يشير إلى مجموعة معقدة من العوامل، بما في ذلك انعدام الأمن، التي تؤثر على حركات الهجرة في الإقليم<sup>(4)</sup>. وعلى النقيض من ذلك، كان المهاجرون من وسط وجنوب آسيا يمثلون أكبر نسبة تقيم خارج الإقليم (78 في المائة). ومن بين الأقاليم الأخرى التي تقيم نسب كبيرة من سكانها عبر الوطنيين خارج إقليم المنشأ أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الشكل الثاني

نسب المهاجرين الدوليين الذين يستقرون داخل أو خارج إقليم معين، حسب إقليم المنشأ، 2020



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (2020) أعداد المهاجرين الدوليين لعام 2020 (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2020).

Marie-Laurence Flahaux and Hein De Haas, "African migration: trends, patterns, drivers", (3) *Comparative Migration Studies*, vol. 4, No. 1 (2016).

(4) لأغراض إحصائية، يُعرّف المهاجر الدولي بأنه شخص يغير بلد إقامته، بغض النظر عن الغرض من الإقامة. انظر: توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح 1، مجموعة الورقات الإحصائية ميم، العدد 58، التنقيح 1 (منشورات الأمم المتحدة، 1998).

9 - وفي عام 2020، استضاف مجرد 20 بلداً قرابة ثلثي جميع المهاجرين الدوليين في العالم وكان نحو نصف عدد جميع المهاجرين يعيشون في 10 بلدان لا غير. وكان نحو 18 في المائة من مهاجري العالم، أو قرابة 51 مليون إنسان، يقيمون في بلد مقصد واحد، أي في الولايات المتحدة الأمريكية.

10 - وكانت النساء والفتيات يشكلن نسبة 48,1 في المائة من المهاجرين الدوليين في العالم في عام 2020. وفي الأقاليم الأقل نمواً، انخفضت النسبة المئوية للنساء والبنات بين جميع المهاجرين الدوليين من 47,1 في المائة في عام 1990 إلى 43,6 في المائة في عام 2020، ونتج هذا جزئياً عن الزيادة الحثيثة في الطلب على العمال المهاجرين الذكور في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي عام 2020، شكلت المهاجرات أكثر من نصف عدد جميع المهاجرين الدوليين في أمريكا الشمالية وأوروبا وأوقيانوسيا (51,8 في المائة و 51,6 في المائة و 50,5 في المائة على التوالي). وفي المقابل، زاد عدد المهاجرين الذكور كثيراً عن عدد المهاجرات في شمال أفريقيا وغرب آسيا، حيث شكّلت المهاجرات نسبة 35,8 في المائة فقط من جميع المهاجرين الدوليين.

11 - وفي عام 2020، بلغ متوسط عمر المهاجرين الدوليين المقيمين في الأقاليم الأكثر تقدماً 43,6 سنة، مقارنة بـ 34,1 سنة في الأقاليم الأقل نمواً. وشكل المهاجرون الدوليون الذين تقل أعمارهم عن 20 عاماً 40,9 مليون (14,6 في المائة) من المهاجرين الدوليين في العالم في عام 2020، وكان 26,3 مليون منهم (64,2 في المائة) يقيمون في الأقاليم الأقل نمواً. وتبلغ نسبة المهاجرين الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة في الأقاليم الأقل نمواً (21,3 في المائة) أكثر من ضعف النسبة في الأقاليم الأكثر تقدماً (9,3 في المائة). وكان ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم (205 ملايين مهاجر) تتراوح أعمارهم بين 20 و 64 عاماً، وكان حوالي 34 مليون مهاجر دولي، أو ما يقرب من ثمن الإجمالي العالمي، تبلغ أعمارهم 65 عاماً أو أكثر.

12 - وفي عام 2019، كان العمال المهاجرون يمثلون نحو 4,9 في المائة من الأيدي العاملة في العالم، إذ بلغ عددهم 169 مليون عامل، وكان 41,5 في المائة منهم من النساء. وتخفي النسبة العالمية للنساء بين العمال المهاجرين اختلافات هامة بين الأقاليم، حيث تبلغ نسبة الإناث في اقاليم مثل شمال وجنوب وغرب أوروبا أكثر من 50,0 في المائة بين العمال المهاجرين مقارنة بأقل من 20,0 في المائة في الدول العربية. ويعمل معظم العمال المهاجرين في الشريحة العليا من البلدان المرتفعة الدخل (67,4 في المائة) أو من البلدان المتوسطة الدخل (19,5 في المائة)<sup>(5)</sup>. ويقدم العمال المهاجرون مساهمات أساسية في قطاعات مثل الصحة والزراعة، كما صار واضحاً خلال جائحة كوفيد-19<sup>(6)</sup>.

13 - وفي عام 2021، قدرت قيمة التحويلات المالية بمبلغ 605 بلايين دولار إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل و 773 بليون دولار على مستوى العالم<sup>(7)</sup>. وتسهم التحويلات المالية في الحد من الفقر، وتيسر الحصول على الخدمات الأساسية على مستوى الأسر المعيشية، وتعزز وصول الأسر المهاجرة للخدمات المالية. وعندما تستثمر التحويلات المالية بشكل منتج، فإنها يمكن أن تعزز روح المبادرة المحلية

ILO, *ILO Global Estimates on International Migrant Workers – Results and Methodology*, 3rd ed. (Geneva, 2021)

(6) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها، "تقرير اتجاهات وسياسات الهجرة الدولية والنزوح القسري السنوي لعام 2021 المقدم إلى مجموعة العشرين"، ورقة أعدت لمجموعة العشرين، 2021.

World Bank, *A War in Pandemic: Implications of the Ukraine Crisis and COVID-19 on Global Governance of Migration and Remittance Flows*, Migration and Development Brief No. 36 (Washington, D.C., 2022).

وخلق فرص عمل. وقد نفذت معظم الحكومات تدابير سياساتية لتيسير تدفق التحويلات. وخلال الجائحة، أعلن العديد من البلدان أن التحويلات المالية خدمات أساسية وبالتالي خففت من الإجراءات التنظيمية، ويسرت المزيد من الرقمنة، وقدمت حوافز، وألغت رسوم المعاملات أو أعفت المتعاملين منها.

14 - ويمكن لمجتمعات الشتات أن تؤدي دورا هاما في تنمية بلدانها الأصلية من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي والتجارة والابتكار والحصول على التكنولوجيا. وقد تشجع صناديق وسندات الشتات الاستثمارات الإنتاجية والمتصلة بالتنمية<sup>(8)</sup>.

15 - ويأتي معظم المهاجرين الدوليين من بلدان متوسطة الدخل، ويمثل هؤلاء المهاجرون ما يقرب من 177 مليون مهاجر، أو نحو 63 في المائة من مجموع المهاجرين في عام 2020. وجاء نحو 37 مليون مهاجر دولي، أو ما يقرب من 13 في المائة من المجموع، من بلدان منخفضة الدخل. وفي عام 2020، كان ما يقرب من نصف جميع المهاجرين الدوليين من البلدان المنخفضة الدخل لاجئين أو طالبي لجوء.

16 - وزاد عدد اللاجئين وطالبي اللجوء بأكثر من الضعف بين عامي 2010 و 2020، حيث بلغ ما يُقَدَّر بـ 33,8 مليوناً في عام 2020<sup>(9)</sup>. وفي عام 2020، كان نحو 84 في المائة من جميع اللاجئين وطالبي اللجوء يعيشون في الأقاليم الأقل نمواً. وكان ما مجموعه 40 في المائة من جميع اللاجئين وطالبي اللجوء، أو 13,5 مليون شخص، يقيمون في شمال أفريقيا وغرب آسيا. واستضافت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 5,9 ملايين لاجئ وطالب لجوء، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي استضافت 4,8 ملايين شخص، في حين استضافت أوروبا وآسيا الوسطى والجنوبية 3,9 ملايين و 3,6 ملايين على التوالي.

17 - وعلى الصعيد العالمي، كان اللاجئين وطالبي اللجوء يشكلون نسبة 12,0 في المائة من أعداد المهاجرين الدوليين في عام 2020. وكانت نسبة اللاجئين وطالبي اللجوء في أعداد المهاجرين الدوليين أقل بكثير في الأقاليم الأكثر نمواً (3,5 في المائة) منها في الأقاليم الأقل نمواً (23,0 في المائة).

18 - وأثرت جائحة كوفيد-19 على جميع أشكال التنقل البشري في عامي 2020 و 2021. وفي جميع أنحاء العالم، أدى إغلاق الحدود الوطنية وانقطاع حركة السفر الدولي انقطاعا حادا إلى قيام ملايين الأشخاص بإلغاء أو تأجيل خطط سفرهم إلى الخارج. وتقطعت السبل بمئات الآلاف من المهاجرين، ولم يتمكنوا من العودة إلى بلدانهم، بينما أُجبر آخرون على العودة إلى بلدانهم الأصلية قبل الموعد المقرر بعدما انقطعت فرص العمل وأغلقت المدارس أبوابها.

## باء - مساهمة الهجرة في التغيير السكاني

19 - في الفترة من 1950 إلى 2020، كان هناك تدفق صافٍ للأشخاص من البلدان في الأقاليم الأقل نمواً إلى البلدان في الأقاليم الأكثر نمواً، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمط في المستقبل المنظور. وارتفع

(8) *Financial Inclusion for Development: Better Access to Financial Services for Women, the Poor, and Migrant Workers* (United Nations publication, 2021). (الشمول المالي لأغراض التنمية: تحسين فرص حصول النساء والفقراء والعمال المهاجرين على الخدمات المالية (منشورات الأمم المتحدة، 2021)).

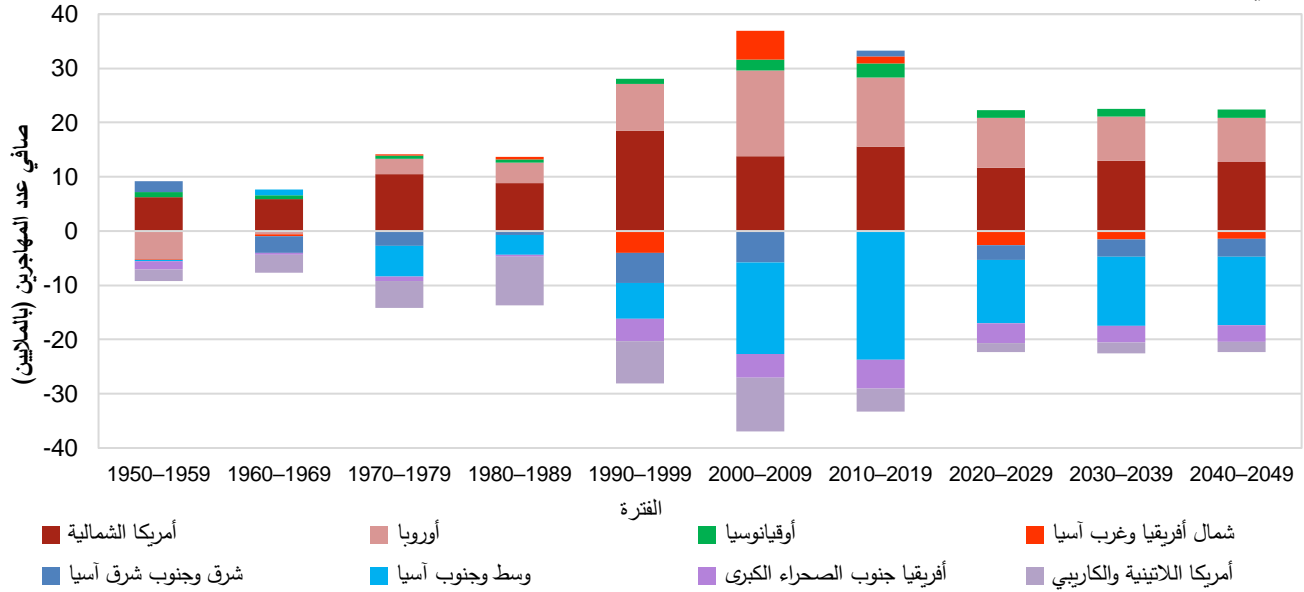
(9) كانت أحدث البيانات المتاحة عن اللاجئين وطالبي اللجوء عند إعداد تقديرات عام 2020 لأعداد المهاجرين الدوليين تحيل إلى عام 2019؛ ويشمل الرقم المبلغ عنه أيضا اللاجئين الفلسطينيين الخاضعين لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والفرنزويليين النازحين إلى الخارج (انظر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *الاتجاهات العالمية: التهجير القسري في عام 2019* (جنيف، 2020)). وقد قدر العدد العالمي المقابل لعام 2021 بنحو 36,1 مليون نسمة (انظر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *الاتجاهات العالمية: التهجير القسري في عام 2021* (جنيف، 2022)).

صافي الهجرة الدولية<sup>(10)</sup> من الأقاليم الأقل نمواً إلى الأقاليم الأكثر نمواً من حوالي 140 000 سنوياً خلال الفترة 1950-1959 إلى مستوي الذروة البالغين 3,3 ملايين و 3,2 ملايين سنوياً خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2019 على التوالي. وانخفض منذئذٍ إلى حوالي 2,5 مليون سنوياً في عامي 2020 و 2021 نتيجة للجائحة على الأرجح<sup>(11)</sup>.

20 - وشهدت أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا تدفقاً صافياً للمهاجرين لجميع الفترات من 1950-1959 إلى 2010-2019، في حين شهدت أوروبا هجرة صافية موجبة لجميع الفترات منذ عام 1970 (انظر الشكل الثالث). وشهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تدفقاً خارجياً صافياً للمهاجرين خلال جميع فترات العشر سنوات بين عامي 1950 و 2019، بينما شهدت منطقة وسط وجنوب آسيا هجرة صافية سالبة في جميع الفترات منذ عام 1970. وقد شهد كل من شمال أفريقيا وغرب آسيا وشرق وجنوب شرق آسيا فترات من الهجرة الصافية الموجبة والسالبة على حد سواء على مدى العقود الماضية. وخلال فترات التوقعات، وخاصة من الفترة 2020-2029 إلى الفترة 2040-2049، من المفترض أن تستمر أمريكا الشمالية وأوروبا وأوقيانوسيا في تجربة تدفقات صافية من المهاجرين، في حين يتوقع العكس بالنسبة لجميع الأقاليم الأخرى. ويمكن ملاحظة تغير ملحوظ بين التوقعات (2020-2049) وأحدث التقديرات (2000-2019) لأقاليم شمال أفريقيا وغرب آسيا ووسط وجنوب آسيا. وترتبط هذه التغيرات في الغالب بتباطؤ مفترض في معدل الهجرة إلى غرب آسيا (أي بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي) ومدفوعة جزئياً بأنماط مفترضة من عودة المهاجرين.

الشكل الثالث

صافي أعداد المهاجرين الدوليين حسب الإقليم، 1950-1959 إلى 2049-2040



المصدر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم عام 2022، طبعة الإنترنت.

ملاحظة: فُرزت الأقاليم حسب مستوى الهجرة خلال الفترة 2010-2019. وتمتد فترة التقدير من عام 1950 إلى عام 2021، والتوقعات من عام 2022 فصاعداً.

(10) صافي الهجرة الدولية يشير إلى الفرق بين عدد المهاجرين إلى أحد البلدان والمهاجرين منه. وإذا هاجر عدد من الناس يزيد عن عدد المهاجرين منه، فإن سكان البلد يزيدون من خلال صافي الهجرة الموجبة، أو صافي الهجرة إلى داخل البلد. وعندما يهاجر إلى الخارج عدد أكبر من المهاجرين إلى الداخل، تفقد البلاد سكانها بفعل صافي الهجرة السالبة، أو صافي الهجرة إلى الخارج.

(11) الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم 2022، طبعة الإنترنت.

21 - وفي الفترة من عام 2010 إلى عام 2021، شهد 113 بلداً أو منطقة تدفقاً صافياً للمهاجرين إلى الداخل، في حين شهد 123 بلداً أو منطقة تدفقاً صافياً إلى الخارج. وعلى مدى العقود القليلة المقبلة، ستكون الهجرة المحرك الوحيد للنمو السكاني في البلدان المرتفعة الدخل، حيث سيتجاوز عدد الوفيات تدريجياً عدد المواليد. وعلى النقيض من ذلك، ستظل الزيادة السكانية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان من الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل مدفوعة في المستقبل المنظور بزيادة عدد المواليد عن عدد الوفيات. وعلى سبيل المقارنة، فإن صافي تدفق المهاجرين إلى الخارج صغير إلى حد ما وتأثيره ضئيل على الاتجاهات السكانية العامة.

22 - وللهجرة الدولية تأثير كبير على حجم السكان وهيكلهم العمري في عدد متزايد من البلدان. ففي سيناريو افتراضي تتوقف فيه الهجرة الدولية كلها فوراً وتظل عند معدل صفري اعتباراً من عام 2022، سيكون عدد سكان أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا أقل بنسبة 11 في المائة و 9 في المائة على التوالي بحلول عام 2050 مما لو استمرت المستويات والأنماط الحالية للهجرة، بينما سيبلغ هذا الفرق بالنسبة لأوروبا حوالي 4 في المائة. وفي المقابل، سيكون سكان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكثر بنسبة حوالي 1 في المائة.

23 - وبدون حدوث هجرة في المستقبل، سيكون العمر المتوسط للسكان في أمريكا الشمالية أعلى بمقدار 1,8 سنة مما هو متوقع في عام 2050، في حين أن الفرقين المناظرين لأوقيانوسيا وأوروبا سيبلغان 0,9 و 0,5 سنة على التوالي. وفي الوقت نفسه، في غياب الهجرة في المستقبل، سترتفع نسب إعالة المسنين بسرعة أكبر في تلك الأقاليم. ولن يكون للإلغاء الافتراضي للهجرة في المستقبل تأثير يُذكر على العمر المتوسط للسكان أو على معدلات إعالة كبار السن في الأقاليم الأقل نمواً.

24 - وبما أن المهاجرين الدوليين غالباً ما يشكلون نسباً كبيرة من الأشخاص في سن العمل مقارنةً بإجمالي عدد السكان، يمكن للهجرة أن تسهم في إبطاء شيخوخة السكان. وبدون الهجرة في المستقبل، سيكون عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 64 عاماً في عام 2050 أصغر بنسبة 16 في المائة مما كان متوقفاً في أمريكا الشمالية، و 12 في المائة أصغر في أوقيانوسيا، و 6 في المائة أصغر في أوروبا. وفي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إذا أُلغي صافي التدفق الحالي للمهاجرين إلى الخارج، فإن عدد السكان في سن العمل في عام 2050 سيكون أكبر بنحو 1 في المائة.

## ثالثاً - الهجرة وخطة عام 2030

### ألف - إدماج الهجرة في الاستعراضات الوطنية الطوعية

25 - في عام 2021، شمل الاستعراض المتمم لحالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي أجراه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الغايات 8-8 و 10-7 و 10-ج من الأهداف، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالهجرة.

26 - وتشير الاستعراضات الوطنية الطوعية التي أعدت في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة إلى وجود تباين كبير في تغطية المسائل المتصلة بالهجرة<sup>(12)</sup>. وأبلغ تسعة

(12) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الاستعراضات الوطنية الطوعية على الرابط: <https://hlpf.un.org/vnrs>.



وعشرون بلداً عن طائفة واسعة من المبادرات الرامية إلى تنفيذ سياسات هجرة تُدارُ إدارةً جيدة. وأبلغ عدة بلدان عن تدابير لتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (مثل أذربيجان وإسبانيا وألمانيا وزمبابوي والسويد والنرويج) وعن آليات وطنية لتنسيق جوانب من سياسة الهجرة (مثل تونس والمكسيك). وقدمت معلومات عن إمكانية الحصول على وثائق قانونية للمهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشّة في عدة بلدان (مثل أوروغواي وباراغواي وكولومبيا). ووصف بعضُ البلدان التدابير الرامية إلى تيسير الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين (مثل سان مارينو وقبرص والمكسيك والنرويج) ومكافحة التمييز (مثل تشيكيا وكوبا وماليزيا). وشدد عدد من البلدان على أهمية حماية رعاياها المقيمين في الخارج (مثل إندونيسيا وكوبا). ووثق عدة بلدان مشاركتها في التعاون الدولي بشأن الهجرة (مثل أذربيجان وألمانيا وتونس). وأبلغت البلدان أيضاً عن برامج لتشجيع العودة وإعادة الإدماج (مثل تشاد)، بما في ذلك عودة المواطنين الأکفاء وإعادة إدماجهم (مثل أنغولا). وأشار أيضاً إلى الجهود المبذولة لتحسين الحوكمة العالمية للهجرة (مثل ألمانيا وإسبانيا) ومعالجة دوافع الهجرة (مثل الدانمرك وإسبانيا).

27 - ونوقشت المسائل المتصلة بالاتجار بالأشخاص أو تهريب المهاجرين في 29 استعراضاً وطنياً طوعياً. وقدمت عدة بلدان أمثلة حديثة العهد على الإجراءات التشريعية وغيرها من الإجراءات المتخذة لمكافحة الهجرة غير النظامية (مثل إسبانيا وإندونيسيا وبوتان وتايلند وتشاد وتشيكيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والدانمرك وزمبابوي وماليزيا ومصر وناميبيا نيكاراغوا) واستغلال اليد العاملة (مثل ألمانيا وقبرص وناميبيا) وعمل الأطفال (المكسيك). وأشارت البلدان إلى التعاون الدولي لمكافحة هذه الجرائم (مثل كوبا) وإلى الدعم المقدم إلى ضحايا الاتجار (مثل باراغواي وقبرص وقطر وكوبا).

28 - وأبلغ أربعة وعشرون بلداً عن تدابير لخفض تكاليف إرسال التحويلات المالية وعن مساهمة التحويلات المالية والمهاجرين في التنمية. وأشارت البلدان إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لخفض تكلفة إرسال التحويلات المالية (مثل السويد وقطر)، بما في ذلك عن طريق تخفيف الأنظمة التي تؤثر على التحويلات المصرفية الدولية (مثل تايلند وزمبابوي). وأبلغت عدة بلدان عن فقدان التحويلات المالية نتيجة للجائحة (مثل إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزمبابوي). وناقشت البلدان تدابير ترمي إلى تسخير فوائد التحويلات المالية للاستثمارات المنتجة (مثل ألمانيا). ولاحظت عدة بلدان أن التحويلات المالية تشكل مصدراً هاماً للإيرادات من النقد الأجنبي (مثل أنتيغوا وبربودا، وبوليفيا - دولة - المتعددة القوميات)، والجمهورية الدومينيكية وكابو فيردي).

29 - وأبلغ بضعة بلدان عن مواجهة تحديات في تنظيم الهجرة (مثل اليابان)، أو في مكافحة الاتجار بالأشخاص (مثل الجمهورية الدومينيكية)، أو في جمع بيانات الهجرة (مثل الدانمرك وماليزيا).

## باء - رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة

30 - تتضمن خطة عام 2030 العديد من الأهداف المتعلقة بالهجرة (انظر المربع أدناه). ويقاس إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (انظر قرار الجمعية العامة 313/71؛

و E/CN.3/2018/2؛ و E/CN.3/2019/2؛ و E/CN.3/2020/2) حالة تنفيذ غايات الأهداف، بما فيها الغايات المتعلقة بالهجرة<sup>(13)</sup>.

#### الغايات الرئيسية المتعلقة بالهجرة لأهداف التنمية المستدامة

- القضاء على الاتجار بالأشخاص (2-5 و 7-8 و 2-16)
- حماية حقوق العمل للعمال المهاجرين (8-8)
- تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (7-10)
- خفض تكاليف معاملات التحويلات المالية (10-ج)

31 - ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً، أحرز تقدم كبير في وضع منهجيات جديدة ونهج مبتكرة لجمع بيانات الهجرة في سياق أهداف التنمية المستدامة<sup>(14)</sup>. وثمة اهتمام متزايد بجمع بيانات الهجرة وتحليلها والإبلاغ عنها واستخدامها، وكذلك بإقامة شراكات بشأن بيانات الهجرة. ومع ذلك، لا يزال توافر هذه البيانات محدوداً على الصعيد العالمي؛ ولم يبلغ سوى 55 في المائة من البلدان عن المؤشرات المتعلقة بالهجرة إلى قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في عام 2020، وجرى تصنيف مؤشر واحد فقط حسب حالة الهجرة<sup>(15)</sup>. وأشير في التقرير إلى عدم وجود ارتباط بين المستوى العالمي، حيث أحرز تقدم كبير في النظر في بيانات الهجرة والتنمية، والمستوى الوطني، حيث لا تزال البيانات نادرة.

32 - ولزيادة أوجه التآزر بين الاتفاق العالمي من أجل الهجرة وخطة عام 2030، أنتجت المنظمة الدولية للهجرة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مجموعة أدوات لمساعدة البلدان على الاستفادة من الروابط بين التجارة والهجرة<sup>(16)</sup>. وتعزز مجموعة الأدوات التنمية الاقتصادية التي تدفعها التجارة للحد من الدوافع الضارة للهجرة والترويج للهجرة كخيار.

33 - وأجرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحثاً لزيادة الوعي بمساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة وبالتحديات التي تواجهها البلدان في إدارة الهجرة<sup>(17)</sup>. ومن المتوقع أن يسهم هذا البحث في زيادة قبول المجتمعات المضيفة للمهاجرين. وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا

(13) انظر: Erlinda Go, "Technical report on monitoring migration-related SDG indicators" (تقرير فني عن رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة)، ورقة أعدت لشعبة الإحصاءات، كانون الأول/ديسمبر 2019.

(14) Elisa Mosler Vidal and Frank Laczko, eds., *Migration and the SDGs: Measuring Progress – An Edited Volume* (جنيف، المنظمة الدولية للهجرة، 2022).

(15) الأمم المتحدة، قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، متاحة على الرابط: <https://unstats.un.org/sdgs/dataportal>.

(16) المنظمة الدولية للهجرة، *إمماج الهجرة في تنمية القطاع الخاص والتدخلات التجارية: مجموعة أدوات للجهات الفاعلة في مجال التعاون الدولي والتنمية* (بروكسل، 2022).

(17) Jorge Martínez Pizarro and María Verónica Cano Christiny, eds., *Sobre las Contribuciones de la Migración al Desarrollo Sostenible: Estudios en Países Seleccionados* (سانتياغو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2022).

والمحيط الهادئ بتحليل الروابط بين خطة عام 2030 والاتفاق العالمي من أجل النهوض بالتنفيذ كلتا الوثيقتين في الإقليم.

34 - وجرى في العديد من البلدان في عام 2021 تجريب أداة لتقييم إدراج الأشخاص النازحين قسراً وعديمي الجنسية في الأطر الوطنية لتحقيق الأهداف، وقد طوّرت هذه الأداة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

35 - وأطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مبادرات لخفض تكلفة إرسال التحويلات المالية، لتشجيع الوصول إلى التحويلات المالية في المناطق الريفية، وتعزيز الشمول الرقمي والمالي، والاستفادة من استثمارات المغتربين من أجل تنظيم المشاريع في المناطق الريفية بالشراكة مع مقدمي خدمات التحويلات<sup>(18)</sup>. وفي حزيران/يونيه 2021، عقد الصندوق الدورة السابعة للمنتدى العالمي المعني بالتحويلات المالية والاستثمار والتنمية بالتزامن مع الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية لاستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدفين 19 و 20 من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة، ومساهمة التحويلات المالية واستثمارات المغتربين في التنمية المستدامة، ودور الرقمنة في خفض تكاليف إرسال التحويلات المالية وتعزيز الشمول المالي.

36 - وفي الجزء المتبقي من هذا الفرع، سنقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو تحقيق غايات رئيسية متصلة بالهجرة لأهداف التنمية المستدامة، على النحو الذي أبلغت عنه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

### القضاء على الاتجار بالأشخاص

37 - يشكل المهاجرون ما لا يقل عن نصف ضحايا الاتجار بالأشخاص في وسط وجنوب شرق أوروبا (50 في المائة)، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (55 في المائة)، وغرب آسيا (60 في المائة)، وأوروبا الغربية والجنوبية (65 في المائة)<sup>(19)</sup>. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم البلدان في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بوسائل منها تطوير قدرات أصحاب المصلحة في مجال إنفاذ القانون والعدالة الجنائية وزيادة مشاركة النساء الموظفات في مجال إنفاذ القانون والعدالة الجنائية. وتبحث خلاصة وافية للممارسات الواعدة في سبل الاستفادة من الابتكار التكنولوجي لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وتمكين الناجين، بما في ذلك عن طريق توفير معلومات عن طرق الهجرة الآمنة وشركات التوظيف وأرباب العمل الموثوق بهم<sup>(20)</sup>.

### حماية حقوق العمل للعمال المهاجرين

38 - تعزيزاً للعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، تتناول الغاية 8-8 من أهداف التنمية المستدامة حالة العمال المهاجرين تحديداً، لا سيما العاملات المهاجرات، وكثير منهن يواجهن التمييز والاستغلال، بما في ذلك ما يتعلق بالأجور وظروف العمل. فعلى سبيل المثال، يتقاضى العمال المهاجرون

(18) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 'Platform for remittances, investments and migrants' entrepreneurship in Africa (PRIME Africa)، متاح على الرابط: [www.ifad.org/en/prime+africa](http://www.ifad.org/en/prime+africa).

(19) التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص عام 2020 (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

(20) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خلاصة وافية للممارسات الواعدة بشأن الشركات بين القطاعين العام والخاص لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته (فيينا، 2021).

في البلدان المرتفعة الدخل أجورا نقل في المتوسط بنسبة 13 في المائة عن أجور المواطنين<sup>(21)</sup>. وفي بعض المهن، مثل العمل المنزلي، تستبعد العاملات المهاجرات من الحماية بموجب قانون العمل الوطني.

39 - وغالبا ما يعاني العمال المهاجرون، لا سيما الرجال، من ارتفاع معدلات الإصابات المهنية المميّنة وغير المميّنة مقارنة بالمواطنين، وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع أعدادهم في العمل اليدوي والقطاع غير الرسمي.

40 - ووفقا لمنظمة العمل الدولية، أبلغ 36 بلدا وإقليما اعتبارا من أيار/مايو 2022 عن بيانات مصنفة حسب نوع الجنس ووضع المهاجرين عن الإصابات المميّنة (المؤشر 8-8-1 من أهداف التنمية المستدامة)، في حين أبلغ 38 بلدا عن بيانات عن الإصابات غير المميّنة (المؤشر 8-8-2). وفي المجموع، قدم 97 بلدا وإقليما بيانات عن الإصابات المميّنة و 95 بلدا وإقليما عن الإصابات غير المميّنة.

41 - ويقاس المؤشر 8-8-2 من أهداف التنمية المستدامة مستوى الامتثال الوطني لحقوق العمل الأساسية من خلال مؤشر يتراوح بين 0 (أعلى مستوى للامتثال) و 10 (أدنى مستوى للامتثال) ويستند إلى ستة مصادر نصية للهيئة الإشرافية لمنظمة العمل الدولية وإلى التشريعات الوطنية. ورغم أن المؤشر يظهر قدرا من التقدم المحرز على الصعيد العالمي، من 5,3 في عام 2015 إلى 5,0 في عام 2020، أبلغ بعض المناطق عن تحسن بينما شهدت مناطق أخرى ركودا.

42 - ويكفل العمال المهاجرون الإمدادات الغذائية ويساهمون في التنمية الريفية، بما في ذلك عن طريق إرسال تحويلات مالية ونقل معارف إلى بلدانهم الأصلية. ولتسليط الضوء على الدور الأساسي للعمال المهاجرين في نظم الأغذية الزراعية، وخاصة أثناء الجائحة، نظمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مؤانث مستديرة وندوات عبر الإنترنت ونشرت إحاطات سياساتية عن المهاجرين العاملين في نظم الأغذية الزراعية والعمال الموسميّين والمهاجرين العائدين<sup>(22)</sup>.

### تيسير الهجرة المنظمة والأمنة والمنتظمة والمتسمة بالمسؤولية

43 - تعمل مبادرة التوظيف العادل لمنظمة العمل الدولية مع الحكومات وأرباب العمل والنقابات العمالية ووكالات التوظيف لتشجيع توظيف العمال المهاجرين بدون تكلفة<sup>(23)</sup>. وأجرت عدة بلدان دراسات استقصائية لقياس تنفيذ المؤشر 10-7-1 من أهداف التنمية المستدامة (تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف كنسبة من الدخل الشهري المكتسب في بلد المقصد). وفي بعض السياقات، أُجبر العمال المهاجرون على دفع مبالغ كبيرة من تكاليف التوظيف. فعلى سبيل المثال، يدفع العمال المهاجرون البنغلاديشيون في المملكة العربية السعودية مرتبات عدد يصل إلى 20 شهرا في تكاليف التوظيف، في حين تبلغ الرسوم المعادلة للعمال المهاجرين الفيتناميين في جمهورية كوريا قرابة 9 أشهر من المرتبات<sup>(24)</sup>.

(21) Silas Amo-Agyei, *The Migrant Pay Gap: Understanding Wage Differences between Migrants and Nationals* (جنيف، منظمة العمل الدولية، 2020).

(22) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه المبادرات على الموقع: [www.fao.org/migration/en/](http://www.fao.org/migration/en/).

(23) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مبادرة التوظيف العادل على الرابط: [www.ilo.org/global/topics/fair-recruitment/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/global/topics/fair-recruitment/lang--en/index.htm).

(24) واستقيت البيانات الأخيرة عن المؤشرات 10-7-1 و 10-7-2 و 10-7-3 من موسلر فيدال ولاكزكو، محرران، *الهجرة وأهداف التنمية المستدامة* (Mosler Vidal and Laczko, eds., *Migration and the SDGs*).

- 44 - والبيانات المتعلقة بالمؤشر 10-7-2 من أهداف التنمية المستدامة (عدد البلدان التي لديها سياسات هجرة تيسر هجرة وتنتقل الأشخاص بصورة منظمة وأمنة ومنظمة وتتسم بالمسؤولية) متاحة لـ 138 بلدا. وإجمالاً، فإن نسبة 4 في المائة من الحكومات التي ردت على نموذج الهجرة في استقصاء الأمم المتحدة الثاني عشر أو الثالث عشر لدى الحكومات بشأن السكان والتنمية استوفت تماما معايير المؤشر 10-7-2<sup>(25)</sup>. وبعبارة أخرى، فإنها أفادت بأنها اتخذت تدابير سياساتية لتيسير الهجرة والتنقل المنظمين والأمنيين والمنظمين والمتسمين بالمسؤولية للأشخاص فيما يتعلق بجميع البنود الثلاثين في إطار المجالات الستة للمؤشر. واستوفى ما يقرب من 6 حكومات من أصل 10 حكومات معايير المؤشر 10-7-2، في حين أفادت حكومة واحدة من أصل 3 حكومات بأن لديها تدابير تقي جزئياً بالمعايير<sup>(26)</sup>.
- 45 - وحتى الآن، لم يبلغ أي بلد عن بيانات عن المؤشر 10-7-3 (عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم أو اختفوا أثناء الهجرة إلى وجهة دولية).
- 46 - ودعمت منظمة الأغذية والزراعة عدة بلدان في تعميم الهجرة في سياسات التنمية الزراعية والريفية وفي زيادة الاتساق بين الهجرة والسياسات والبرامج المتصلة بالزراعة والتنمية الريفية وتغيير المناخ الخاصة بقطاع محدد. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع المنظمة عمالة الشباب وريادة الأعمال في المناطق الريفية وتحشد المهاجرين للأعمال التجارية الزراعية. ودعمت المنظمة الحكومات المحلية في إنشاء مكاتب للتوجيه والمساعدة للمهاجرين العائدين والمحتلمين. وعلاوة على ذلك، فإنها تدعم المهاجرين المحتملين وأفراد أسر العمال المهاجرين والعائدين بالتدريب على الأعمال التجارية الزراعية والاستخدام المنتج للتحويلات المالية. وتخطط منظمة الأغذية والزراعة لإدخال نظام مضاهاة المنح، تقوم من خلاله مستويات مختلفة من الحكومة بمضاهاة التحويلات المالية الخاصة.
- 47 - ويروج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لطرق الهجرة الآمنة للحد من تهريب المهاجرين، ويلاحظ أن محدودية الوصول إلى طرق الهجرة النظامية تجبر المهاجرين المحتملين على اللجوء إلى الخدمات التي يقدمها المهربون. وفي عام 2021، نشر المكتب تحليلاً لأثر توافر قنوات الهجرة العادية على خفض الطلب على تهريب المهاجرين (انظر الوثيقة CTOC/COP/WG.7/2021/2).
- 48 - وتشير الأنشطة البحثية التي اضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مؤخراً إلى أن الهجرة داخل أفريقيا يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي وتحسن سبل عيش المهاجرين، لا سيما النساء. وشدد تقرير صدر مؤخراً على أهمية تنقل اليد العاملة وحرية تنقل الناس لتيسير التجارة وجني فوائدها في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية<sup>(27)</sup>. ونظم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع كيانات أخرى للأمم المتحدة، حلقات عمل لأصحاب المشاريع من المهاجرين واللاجئين في إكوادور وأوغندا، وأعد دورة تعليمية إلكترونية عن تنظيم المشاريع للمهاجرين واللاجئين.

(25) ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن استقصاء الأمم المتحدة لدى الحكومات بشأن السكان والتنمية على الرابط: [www.un.org/development/desa/pd/themes/population-policies/inquiry](http://www.un.org/development/desa/pd/themes/population-policies/inquiry).

(26) الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، "Development, validation and testing of a methodology for SDG indicator 10.7.2 on migration policies" technical paper No. 2019/03, 2019.

(27) تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2021: جني الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل النمو الشامل للجميع (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

49 - وتعمل منظمة العمل الدولية مع الحكومات ومنظمات أرباب العمل والعمال للدخول في حوار اجتماعي وإقامة تعاون دولي، وتتيح القوانين وبناء القدرات لتوفير خدمات موجهة للعمال المهاجرين، بهدف ضمان حقوق العمال المهاجرين وضمان مساهمة اليد العاملة المهاجرة في التنمية المستدامة، بما في ذلك التنمية المستدامة للأعمال التجارية.

50 - ويمثل المهاجرون الشباب رصيداً غير مستغل إلى حد كبير من المواهب والأفكار وروح المبادرة. ولتطوير مواهب الشباب قبل الهجرة وأثناءها وبعدها، طورت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالتعاون مع مختلف الشركاء، سوق يوماً - وهو سوق رقمي مصمم لإشراك الشباب في المهام ذات التأثير الاجتماعي، مما يوفر فرصاً تعليمية مخصصة. ويشمل السوق نظام مكافآت يقدم فيشات رقمية لتحفيز التطوير الذاتي.

### تخفيض تكاليف معاملات التحويلات المالية

51 - تتطوي التحويلات المالية على إمكانية الحد من الفقر وتمويل الحصول على التعليم والصحة والسكن الأفضل. كما تعزز التحويلات المالية الشمول المالي من خلال المدخرات والقروض والتأمين والمدفوعات الرقمية، وتوفر رأس المال للاستثمار المنتج وتزيد من تدفق العملات الأجنبية. وتؤدي التكاليف المرتفعة المرتبطة بإرسال التحويلات المالية إلى تقليل عدد الحوالات المتاحة للأسر المهاجرة ومجتمعاتها المحلية.

52 - وظل متوسط التكلفة العالمية لإرسال الحوالات كنسبة من المبلغ المحول (مؤشر هدف التنمية المستدامة 10-ج-1) عند 6,3 في المائة من الربع الثاني إلى الربع الثالث من عام 2021 ثم انخفض إلى 6,0 في المائة في الربع الرابع. ويمكن ملاحظة اختلافات كبيرة في التكلفة عبر الأقاليم، تتراوح بين 4,3 في المائة في جنوب آسيا و 7,8 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى<sup>(28)</sup>.

53 - وفي نهاية عام 2020، بلغ متوسط تكلفة إرسال الحوالات إلى غرب آسيا وشمال أفريقيا 6,6 في المائة من المبلغ المحول، وهو أعلى قليلاً من المتوسط العالمي البالغ 6,5 في المائة وأعلى بكثير من الغاية 10-ج من أهداف التنمية المستدامة، وهو أقل من 3 في المائة. وفي الإقليم، كما هو الحال في جميع أنحاء العالم، فإن تكاليف خدمات الحوالات غير الرقمية (6,8 في المائة) أعلى من تلك المقدمة من خلال القنوات الرقمية (5,2 في المائة).

### توفير هوية قانونية

54 - خلال الفترة 2018-2021، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان دراسات استقصائية بين المهاجرين الشباب في سبع مدن<sup>(29)</sup>. وتشير النتائج إلى أن الافتقار إلى وثائق هوية هو أحد الحواجز الرئيسية التي تعوق المهاجرين عن الحصول على خدمات أساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

### تحسين تصنيف البيانات

55 - يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان دمج الموضوعات المتعلقة بالهجرة في جولة عام 2020 من التعدادات والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وغيرها من أدوات التقييم. وينصب التركيز على إدراج

World Bank, "Remittance prices worldwide quarterly, issue 40", Remittance Prices Worldwide Series (28) (December 2021).

(29) نيروبي وتونس والقاهرة وبيروت وبامكو ونيامي وواغادوغو.

أسئلة عن بلد المولد وبلد المواطنة وسنة الوصول، بغية تيسير تصنيف البيانات حسب الوضع من حيث الهجرة وفقاً للغايات 17-18 من أهداف التنمية المستدامة.

56 - وفي بليز، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة الدعم التقني والمالي لإدراج نموذج للهجرة في الدراسة الاستقصائية نصف السنوية للقوى العاملة، بهدف جمع معلومات عن وضع الأطفال كجزء من أول مؤشر وطني متعدد الأبعاد للفقر من المقرر إجراؤه في عام 2022.

57 - ويمكن أن تساعد تعدادات الترميز الجغرافي والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية باستخدام أساليب درجة التحضر على تخصيص السياسات والتدخلات للسكان المهاجرين<sup>(30)</sup>.

#### رابعاً - تحسين بيانات الهجرة: مبادرات مختارة

58 - دعت الجمعية العامة مراراً إلى تحسين نوعية بيانات الهجرة وتوفيرها وتصنيفها وحسن توقيتها (انظر، على سبيل المثال، A/CONF.171/13/Rev.1، الفقرة 12-9؛ وقرار الجمعية 4/68، الفقرة 28؛ وقرار الجمعية 1/71، الفقرة 40). وفي السنوات الأخيرة، اكتسبت مسألة تحسين بيانات الهجرة أهمية بارزة بعد إدراج الغايات المتصلة بالهجرة في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الالتزام بتعزيز دعم بناء قدرات البلدان النامية من أجل تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة في حين وقتها وموثوق بها مصنفة حسب جملة أمور منها حالة الهجرة (الغايات 17-18 من الأهداف). وإن جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات المبنية على الأدلة هو الهدف الأول من بين 23 هدفاً ينص عليها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة.

#### ألف - فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة

59 - يشجع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة، برعاية اللجنة الإحصائية، إنتاج وتحليل ونشر بيانات ومؤشرات عالية الجودة وملائمة للغرض عن الهجرة الدولية<sup>(31)</sup>. وعلى وجه الخصوص، يستعرض الفريق ويستكمل المفاهيم والتعاريف الإحصائية القائمة المتصلة بالهجرة الدولية لتعكس الأنماط المتغيرة للهجرة ولتيسير إنتاج إحصاءات الهجرة على الصعيد الوطني، مع تعزيز قابلية البيانات للمقارنة على الصعيد الدولي. وفي الآونة الأخيرة، أقرت اللجنة إطاراً مفاهيمياً منقحاً بشأن إحصاءات الهجرة الدولية والتنقل وما يتصل بها من مفاهيم وتعاريف، سيسترشد به في التتبع المقبل للتوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التتبع 1.

#### باء - المنتدى الدولي بشأن إحصاءات الهجرة

60 - استعدداً للمفاوضات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، عقدت المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المنتدى الدولي الأول بشأن

(30) المفوضية الأوروبية وغيرها، "توصية بشأن طريقة رسم حدود المدن والمناطق الحضرية والريفية لإجراء مقارنات إحصائية دولية"، وثيقة معلومات أساسية أعدت للجنة الإحصائية، آذار/مارس 2020.

(31) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة على الرابط: <https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/migration-expert-group/>

إحصاءات الهجرة في باريس في كانون الثاني/يناير 2018<sup>(32)</sup>. وبعد المنتدى الدولي الثاني بشأن إحصاءات الهجرة، الذي عقد في القاهرة في عام 2020<sup>(33)</sup>، ستعقد الدورة الثالثة للمنتدى بمناسبة مختلطة في سانتياغو من 24 إلى 26 كانون الثاني/يناير 2023<sup>(34)</sup>.

61 - ومن المتوقع أن يحشد المنتدى الثالث الخبرات من طائفة من التخصصات، بما في ذلك الإحصاءات، والاقتصاد، والديمقراطية، وعلم الاجتماع، والعلوم الجغرافية المكانية، وتكنولوجيا المعلومات، وأن يجمع بين منتجي إحصاءات الهجرة ومستخدميها من المكاتب الإحصائية الوطنية والدولية، والوكالات الحكومية الأخرى، والمنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. ويتناول المنتدى ستة مواضيع، هي: (أ) "تعزيز بيانات الهجرة من أجل متابعة واستعراض الاتفاقات العالمية؛ (ب) و "النهج والمنهجيات والابتكارات الجديدة في مجال بيانات الهجرة؛ (ج) و "تعزيز البيانات المتعلقة بالمهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشّة؛ (د) و "آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على البيانات المتعلقة بالمهاجرين والهجرة؛ (هـ) و "تعزيز القدرات الإحصائية والتمويل؛ (و) و "إرسال البيانات وتصورها والرأي العام".

#### جيم - التحالف الدولي المعني بالبيانات المتعلقة بالأطفال المتقلبين<sup>(35)</sup>

62 - وفي عام 2020، كان حوالي 35,5 مليون طفل، أو 13 في المائة من جميع المهاجرين الدوليين، يعيشون خارج بلد مولدهم أو مواطنيتهم. ويواجه العديد من الأطفال المهاجرين مظاهر حرمان وأخطارا تهدد سلامتهم. فعلى سبيل المثال، توفي حوالي 600 طفل أثناء عبورهم الحدود الدولية منذ كانون الثاني/يناير 2020. وغالبا ما يُغفل الأطفال المتقلبون عند جمع البيانات. وفي جميع أنحاء العالم، لا يقوم بلد من أصل كل ثلاثة بلدان تقريبا بتصنيف البيانات المتعلقة بالسكان المهاجرين، أو عددهم، حسب العمر. ولتقديم المساعدة المناسبة للأطفال، من الأهمية بمكان معرفة سنهم وجنسهم ومكان تواجدهم بدقة، فضلا عن أوضاعهم واحتياجاتهم. وتهدد الثغرات في البيانات حقوق الأطفال في التعليم والرعاية الصحية والسلامة، من بين أمور أخرى، المكثّسة في اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الإقليمية والدولية. ومنذ عام 2020، شجع التحالف الدولي المعني بالبيانات المتعلقة بالأطفال المتقلبين تضافر الجهود المبذولة، بما في ذلك من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، لمواجهة التحديات في جمع وتحليل وتبادل واستخدام بيانات الهجرة الخاصة بالأطفال، بما في ذلك عن حركات الهجرة، وعن أسباب الهجرة، وعن النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الأطفال المهاجرين.

63 - وفي العامين الماضيين، نظم التحالف أحداثا وندوات عبر الإنترنت وأصدر منشورات للفت الانتباه إلى الثغرات والتحديات المنتشرة في البيانات المتعلقة بالأطفال المتقلبين. وفي التقرير المعنون

(32) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المنتدى الدولي الأول بشأن إحصاءات الهجرة على الرابط: [www.oecd.org/migration/forum-migration-statistics/](http://www.oecd.org/migration/forum-migration-statistics/).

(33) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المنتدى الدولي الثاني بشأن إحصاءات الهجرة على الرابط: <https://ifms.iom.int/>.

(34) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المنتدى الدولي الثالث بشأن إحصاءات الهجرة على الرابط: <https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/migrationstat-forum-2023/>.

(35) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن التحالف الدولي المعني بالبيانات المتعلقة بالأطفال المتقلبين على الرابط: <https://data.unicef.org/resources/international-data-alliance-for-children-on-the-move/>.



”مفقودون من القصة: الحاجة الملحة إلى بيانات أفضل لحماية الأطفال المتقنين“، عرض التحالف ممارسات جيدة لسد الثغرات في البيانات، بما في ذلك عن طريق ربط بيانات مستقاة من مختلف السجلات الإدارية لإنتاج بيانات عن الأطفال القصر غير المصحوبين بذويهم<sup>(36)</sup>. وقد سمحت الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية بإجراء تقييم لكيفية أداء الفتيان والفتيات المهاجرين مقارنة بأقرانهم من غير المهاجرين. ومساهمة منه في المنتدى الدولي الأول لاستعراض الهجرة الدولية، أوصى التحالف باتخاذ خطوات ملموسة لتحسين البيانات المتعلقة بالأطفال المتقنين، وهي: (أ) تصنيف بيانات الهجرة؛ (ب) وتحسين استخدام البيانات الموجودة وتبادلها؛ (ج) وتنسيق الإجراءات داخل البلدان وفيما بينها؛ (د) وجمع وتحليل البيانات التي تركز على الأطفال المهاجرين.

#### دال - القدرات الوطنية على إنتاج بيانات الهجرة

64 - قام المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفه الأمانة الفنية للفريق العامل المعني بالهجرة الدولية التابع للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، بتحليل قدرة 10 بلدان في أمريكا اللاتينية على إنتاج بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة في حين وقتها عن الهجرة الدولية في سياق خطة عام 2030 والاتفاق العالمي من أجل الهجرة.

#### هاء - المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل

65 - في المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل، الذي عقد في عام 2018، وُضعت مبادئ توجيهية بشأن إحصاءات هجرة اليد العاملة، والتي توفر تعريفاً مشتركاً للمصطلحات الرئيسية مثل ”العامل المهاجر الدولي“ و ”العمال المهاجرين الدوليين العائدين“<sup>(37)</sup>.

#### واو - الفريق العلمي المعني بتعزيز قاعدة المعارف المتعلقة بالسياسات

66 - يقدم فريق يهدف إلى تعزيز قاعدة المعارف لتوجيه السياسات الوطنية والاستجابات البرنامجية للهجرة والمهاجرين، أنشأها الاتحاد الدولي للدراسات العلمية للسكان في عام 2018، تقدم النظرية والأدلة العلمية لتحليل الاتجاهات والأنماط الحالية والمستقبلية للهجرة الدولية، وأسباب ونتائج تحركات السكان، والاستجابات السياساتية للهجرة<sup>(38)</sup>.

67 - ويسعى الفريق إلى بناء القدرات التحليلية لدى الجيل الحالي والقادم من علماء الاجتماع داخل الأوساط الأكاديمية والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية عن طريق عقد حلقات عمل تدريبية بشأن التقدير والتحليل غير المباشرين للهجرة إلى الداخل والهجرة إلى الخارج على أساس بيانات عن السكان المهاجرين أو عددهم. ويجري إعداد دليل تدريبي بشأن تقدير وتحليل تدفقات الهجرة. وبغية تحسين فهم دوافع الهجرة وآثارها ومساهمات المهاجرين في التنمية المستدامة، يشجع الفريق على إنشاء برنامج عالمي للدراسات

(36) التحالف الدولي المعني بالبيانات المتعلقة بالأطفال المتقنين، ”مفقودون من القصة: الحاجة الملحة إلى بيانات أفضل لحماية الأطفال المتقنين“، Data InSIGHT Series No. 1 (التحالف الدولي المعني بالبيانات المتعلقة بالأطفال المتقنين، 2021).

(37) منظمة العمل الدولية، المبادئ التوجيهية بشأن إحصاءات هجرة اليد العاملة الدولية، الوثيقة ICLS/20/2018/Guidelines.

(38) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن أعمال الفريق على الرابط: <https://iussp.org/en/panel/international-migration-strengthening-knowledge-base-policy>

الاستقصائية للهجرة<sup>(39)</sup>. ويدعو الفريق أيضا إلى اعتماد وتعزيز تعاريف إحصائية موحدة للهجرة والمهاجرين واللاجئين والمشردين، على النحو الذي أوصت به اللجنة الإحصائية، فضلا عن وضع مؤشرات وخصائص، على النحو المطلوب في إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية. ويمكن للبلدان الرائدة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة أن تؤدي دورا رائدا في النهوض بالدراسة الاستقصائية العالمية للهجرة، وفي تطبيق تعاريف إحصائية مشتركة تتعلق بالهجرة، وفي اختبار مؤشرات الهجرة ميدانيا.

68 - ويرى الفريق أن وضع مؤشرات للتقدم يمكن قياسها أمر ضروري للرصد القائم على الأدلة للأهداف الثلاثة والعشرين للاتفاق العالمي من أجل الهجرة. ويؤكد نهج "360 درجة" الذي يتبعه الاتفاق العالمي على نطاقه الواسع، الذي يتراوح بين دوافع الهجرة وظروفها وتدفعات الهجرة وآثارها. وينبغي أن تسمح المؤشرات بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وأن تدعم ذلك التقييم. وينبغي أن تستفيد عملية وضع مجموعة المؤشرات من أحدث الأدلة العلمية المتاحة فيما يتعلق بالعلاقات المترابطة بين الهجرة والتنمية المستدامة والتغير البيئي. ويمكن تقييم التقدم المحرز نحو الإدماج الاجتماعي وحصول المهاجرين في بلدان المقصد على حقوقهم عن طريق تصنيف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب الوضع من حيث الهجرة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالفقر والعمل اللائق والحصول على الخدمات الصحية (بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية) وعدم المساواة والتعليم. وتكتسي الشراكات الدولية في مجال جمع البيانات والبحث العلمي أهمية بالغة في وضع مؤشرات صحيحة وموثوقة ومقارنة لتقييم حالة تنفيذ الأهداف الثلاثة والعشرين للاتفاق العالمي.

69 - ويشدد الفريق على قيمة التعدادات والدراسات الاستقصائية الوطنية بوصفها مصادر رئيسية للبيانات عن الهجرة والمهاجرين، والحاجة إلى إدماج نماذج الهجرة في الدراسات الاستقصائية الوطنية القائمة للأسر المعيشية. ويمكن للسجلات الإدارية وغيرها من نظم المعلومات، بما في ذلك البيانات الضخمة، أن توفر بيانات إضافية لقياس مجموعة المؤشرات في المستقبل.

## خامسا - التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بالهجرة

70 - يشمل الإطار المعياري الدولي المتعلق بالمهاجرين الدوليين والهجرة صكوكا قانونية تهدف إلى حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص وغير ذلك من أشكال العمل القسري، وحماية اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، صدقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الصكوك القانونية الملزمة دوليا المتعلقة بالمهاجرين الدوليين والهجرة الدولية بدرجات متفاوتة (انظر الجدول).

71 - والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي دخلت حيز النفاذ في عام 2003، هي أشمل معاهدة دولية بشأن حقوق جميع العمال المهاجرين. وحتى حزيران/يونيه 2022، صدقت 57 دولة عضوا على الاتفاقية، واستضافت مجتمعة نحو 11 في المائة من السكان المهاجرين في العالم.

Marcela Cerrutti, Philippe Fargues and Mariama Awumbila, "The case for a world migration survey", (39) Policy and Research Paper No. 25 (Aubervilliers, International Union for the Scientific Study of Population, 2021).

72 - وفي إطار منظمة العمل الدولية، هناك أربعة صكوك ذات صلة مباشرة ومحددة بحماية العمال المهاجرين. وتغطي اتفاقية الهجرة من أجل العمل (المنقحة) لعام 1949 (رقم 97) والتوصية رقم 86 المصاحبة لها التوظيف، وتشترط المساواة في المعاملة بين العمال المهاجرين ذوي الوضع النظامي والمواطنين فيما يتعلق بظروف العمل وحرية تكوين جمعيات والضمان الاجتماعي، وتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال الاتفاقات الثنائية. وتتناول اتفاقية العمال المهاجرين (الأحكام التكميلية) لعام 1975 (رقم 143) والتوصية رقم 151 المصاحبة لها هجرة اليد العاملة غير النظامية في أوضاع اعتسافية وتدعو إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع العمال المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم، وتكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين ذوي الوضع النظامي.

73 - وهناك عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها وبروتوكولاتها الأخرى ذات صلة خاصة بالهجرة، بما في ذلك اتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي) لعام 1962 (رقم 118)، واتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة لعام 1997 (رقم 181)، وبروتوكول عام 2014 الملحق باتفاقية العمل الجبري لعام 1930 (رقم 29)، واتفاقية العنف والتحرش لعام 2019 (رقم 190). وتحدد اتفاقية العمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189) معايير عمل عالمية للعمال المنزليين، بمن فيهم عاملات المنازل المهاجرات، وتضمن لهم نفس الحقوق الأساسية التي يتمتع بها العمال الآخرون.

74 - ويهدف بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلى منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته، وحماية ومساعدة ضحايا هذا الاتجار، لا سيما النساء والأطفال، ومقاومة مرتكبي هذه الجرائم، وتعزيز التعاون فيما بين الدول الأطراف. أما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فيسعى إلى منع هذه الجريمة ومكافحتها، مع حماية المهاجرين وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف. ويدل ارتفاع معدل التصديق على تلك البروتوكولات على قلق الدول الأعضاء إزاء الصلات القائمة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة غير النظامية.

75 - واتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول المتعلق بمركز اللاجئين لعام 1967 هما صكبان قانونيان رئيسيان على الصعيد الدولي لضمان حماية حقوق اللاجئين. وتعدد اتفاقية عام 1951 حقوق اللاجئين وترسي الالتزام القانوني للدول الأعضاء بحمايتهم. أما بروتوكول عام 1967 فيوسع نطاق تطبيق اتفاقية عام 1951 ليشمل الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين بعد 1 كانون الثاني/يناير 1951، دون تحديد أي نطاق جغرافي. والاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام 1954 هي الصك الدولي الرئيسي لتنظيم وتحسين الوضع القانوني للأشخاص عديمي الجنسية. وتوفر اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961، التي دخلت حيز النفاذ في عام 1975، حولا عملية لمنع حالات انعدام الجنسية والحد منها، بما في ذلك بين الأطفال.

### حالة التصديق على الصكوك القانونية الملزمة دوليا المتصلة بالهجرة الدولية

الأطراف في الصكوك الدولية		سنة بدء النفاذ		النسبة المئوية <sup>(أ)</sup>	الصك
28	53	1952			العمال المهاجرون
					اتفاقية العمال المهاجرين (منقحة)، 1949 (رقم 97) <sup>(ب)</sup>

الأطراف في الصكوك الدولية			
النسبة المئوية <sup>(أ)</sup>	العدد	سنة بدء النفاذ	الصك
19	38	1964	اتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)، 1962 (رقم 118)
15	28	1978	اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975 (رقم 143) <sup>(ب)</sup>
19	37	2000	اتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، 1997 (رقم 181)
19	35	2013	اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين، 2011 (رقم 189)
29	57	2003	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
<b>تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص</b>			
91	178	2003	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال <sup>(د)</sup>
76	150	2004	بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية <sup>(د)</sup>
93	179	1932	اتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29)
31	59	2014	بروتوكول عام 2014 الملحق باتفاقية العمل الجبري، لعام 1930 (رقم 29)
<b>اللاجئون وعديمو الجنسية</b>			
75	146	1954	الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951
75	147	1967	البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين لعام 1967
49	96	1960	اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام 1954
40	78	1975	اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961

المصدر: مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (<http://treaties.un.org>)، اطلع عليها في 9 تموز/يوليه 2022؛ ونظام معلومات NORMLEX بشأن معايير العمل الدولية، [www.ilo.org/normlex](http://www.ilo.org/normlex)، اطلع عليه في 30 حزيران/يونيه 2022.

- (أ) من أصل 193 دولة عضوا في الأمم المتحدة، إضافة إلى دولتين مراقبتين غير عضوين، أو من أصل 187 دولة عضوا في منظمة العمل الدولية.
- (ب) انظر أيضا التوصية بشأن العمال المهاجرين (منقحة) المرفقة، 1949 (رقم 86).
- (ج) انظر أيضا التوصية بشأن العمال المهاجرين، 1975 (رقم 151).
- (د) لا يشمل تصديق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

## سادسا - استنتاجات وتوصيات

76 - تُشجع الدول الأعضاء على الاستفادة من زخم المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية ومن الاعتراف الواسع النطاق بالروابط المتعددة الأوجه بين الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وخطّة التنمية المستدامة لعام 2030، للنهوض بالأطر الدولية ذات الصلة، والتصديق على الصكوك القانونية الملزمة دوليا المتعلقة بالهجرة الدولية أو الانضمام إليها، والوفاء بالالتزامات والتعهدات الواردة فيها.

77 - وتشجع الدول الأعضاء على إدماج الهجرة بوصفها قضية شاملة لعدة قطاعات في خططها الإنمائية الوطنية وسياساتها القطاعية وأطر تعاونها الإنمائي عند تنفيذ خطة عام 2030، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وإعلان التقدم المحرز الصادر عن المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة.

- 78 - وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الدولي بين بلدان المنشأ والمقصد من خلال اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره، وعن طريق الاستفادة من خبرات وإجراءات جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل تعظيم فوائد الهجرة لكل من العمال المهاجرين ومجتمعات المنشأ والمقصد، واحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان وحقوق العمل والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، فضلاً عن ضمان ألا تؤدي الهجرة إلى تفاقم حالات الضعف أو عدم المساواة.
- 79 - وتشجع الدول الأعضاء على إدراج المهاجرين واللجئين، بغض النظر عن وضعهم، في برامج الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وفي الاستجابات الوطنية لجائحة كوفيد-19، مع التسليم بأنه لا يمكن فصل صحة المهاجرين واللجئين عن صحة عامة السكان.
- 80 - وتشجع الدول الأعضاء على تيسير وضع طرق هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة، بما في ذلك من خلال استخدام اتفاقات هجرة اليد العاملة الثنائية القائمة على الحقوق وخطط الهجرة الموسمية ومن خلال الاهتمام بالاحتياجات والمعايير الخاصة بكل قطاع.
- 81 - وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان التوظيف العادل وبدون تكلفة وتوفير العمل اللائق لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، بما في ذلك عن طريق تنقيح قوانين العمل الوطنية لضمان المساواة في المعاملة وعدم التمييز.
- 82 - وتشجع الدول الأعضاء والقطاع الخاص على تحسين فرص حصول العمال المهاجرين وأسره على خدمات مالية. ويمكن أن يساعد نقل التحويلات المالية إلى قنوات رقمية على خفض تكاليف إرسال الحوالات، مع زيادة إمكانية الوصول والشفافية والشمول المالي.
- 83 - وتشجع الدول الأعضاء على التصدي للدوافع الضارة للهجرة في المناطق الحضرية والريفية على السواء، بما في ذلك الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والافتقار إلى فرص العمل اللائق، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والنظر في الهجرة التي تخضع لحكم جيد كوسيلة للتكيف مع بعض هذه الدوافع والتخفيف من حدتها.
- 84 - وتشجع الدول الأعضاء على إيلاء الاهتمام الواجب للهجرة عند إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بوسائل منها إدراج البيانات والمؤشرات ذات الصلة من إطار المؤشرات العالمي لخطة عام 2030.
- 85 - وستقوم منظومة الأمم المتحدة بمساعدة الدول الأعضاء من خلال وضع توجيهات تتعلق بإدراج النظر في الهجرة في استعراضاتها الوطنية الطوعية التي تجربها خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتصل منها بتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة.
- 86 - وتشجع السلطات الوطنية على إدراج المواطنين الأجانب في النظم الوطنية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لضمان تحديد هوية قانونية وحصول الجميع على الحماية الاجتماعية.
- 87 - وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف الدعم المقدم إلى البلدان النامية في تخطيط وإجراء تعدادات السكان لمعالجة الأثر الشديد الضرر لجائحة كوفيد-19 على إجراء التعدادات في جميع أنحاء العالم، وكذلك في جمع البيانات من مصادر أخرى (السجلات الإدارية، والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والدراسات الاستقصائية المتخصصة) وفي تصنيف البيانات حسب حالة الهجرة والموقع الجغرافي، بهدف تعزيز تصميم السياسات العامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها.